مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام 2021
اسم الكاتب: بدرية صالح عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6133
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal – The Role of Iraqi Woman in the 2021 Elections
Issue (65) **June** (2023) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Role of Iraqi Woman in the 2021 Elections

Badrea Salih Abdulla(*)
badrea.salh@gmail.com

Receipt date:8/2/2023 accepted date:6/4/2023 Publication date:1/6/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.650

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:
After the political change in Iraq in 2003, Iraq witnessed a stage of social and political development and the strengthening of the legal foundations of the state system, by the approval of the permanent Iraqi constitution of 2005, and stipulating the quota system. Iraqi women participated in the parliamentary elections from 2005 until 2021, and despite the participation of Iraqi women in all elections, there are challenges that women in Iraq face that prevent their political participation in general and participation in parliament in particular. There are factors behind this, including those related to Iraqi women themselves, including those concerning the political institution and factors related to the nature of society, and its prevailing culture.
key words: Women's political participation, parliamentary elections, women's quota, The role of women in the Iraqi Parliament.

دور المرأة العراقية في الانتخابات لعام 2021

بدرية صالح عبدالله(*)
badrea.salh@gmail.com

تاريخ الاستلام:2023/2/8 تاريخ قبول النشر:2023/4/6 تاريخ النشر:2023/6/1

الملخص:
بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 شهد العراق مرحلة تطور سياسي اجتماعي وتعزيز الاسس القانونية لنظام الدولة وذلك مع اقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وذلك بالنص على نظام (الكوتا)، ولقد شاركت المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية

(*) University of Baghdad /Center of Strategic and International Studies/Crisis Studies Department

(*) جامعة بغداد/ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ قسم دراسة الازمات.

منذ العام 2005 حتى عام 2021 وعلى الرغم من مشاركة المرأة العراقية في جميع الانتخابات هناك تحديات تواجهها المرأة في العراق تحول دون مشاركتها السياسية بشكل عام والمشاركة في البرلمان بشكل خاص وهناك عوامل وراء ذلك منها ما يتعلق بالمرأة العراقية نفسها ومنها ما يتصل بالمؤسسة السياسية وعوامل متصلة بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية للمرأة، الانتخابات البرلمانية، الكوتا النسوية، دور المرأة في البرلمان العراقي.

المقدمة:

لبناء مجتمع جديد يعمل على تحقيق التنمية الشاملة لابد من تعزيز دور المرأة في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعمل على تعزيز حصتها من الاعمال المهنية والإدارية والاقتصادية وفرص متساوية مع الرجل وتشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، ولعملية التحول الديمقراطي دور في تعزيز واحترام حقوق الانسان والمفهوم الصحيح للمواطنة. و شهد العراق بعد التغيير السياسي في عام 2003 تطورات سياسية منها اقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 والذي اعطى المرأة العراقية الحقوق السياسية والدستورية وأقر نظام الكوتا النسوية للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، وفي هذه البحث سنتناول الدور السياسي للمرأة العراقية ومشاركتها في العملية السياسية والانتخابات التي جرت خلال (2005-2021) ومتابعة دورها، وهل كان لها دور في عملية صنع القرار السياسي والمشاركة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل على انه في تمكين المرأة العراقية للمشاركة السياسية توفير ارادة سياسية مؤمنة بوجود المرأة كشريك لهم في بناء العملية السياسية وصنع القرار السياسي والمشاركة الفعالة في الانتخابات البرلمانية لأنها خطوة ضرورية لبناء دولة مدنية صحيحة.

اهمية البحث:

بعد التغيير السياسي لعام 2003 وإقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وإقرار الكوتا النسبية شهد التمثيل السياسي للمرأة في العراق التطور الكبير وأخذت المرأة العراقية دور سياسي من خلال مشاركتها للانتخابات البرلمانية، ومن هنا تأتي اهمية البحث لمتابعة المشاركة السياسية للمرأة العراقية منذ عام 2005-2021 مع ذلك ما زالت المرأة العراقية تواجه العراقيل والمعوقات التي كانت السبب في ضعف تمثيلها في البرلمان والحكومة وعدم اعطائها دور مهم وبارز في الاحزاب السياسية وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ما يتعلق بثقافة المجتمع والموروث الاجتماعي والى عدم ثقة المرأة البرلمانية العراقية بقدراتها.

اشكالية البحث:

تتمثل اشكالية البحث في ما هو دور المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية والتمثيل السياسي لها منذ عام 2005-2021 سواء كانت ناخبة او مرشحة ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١- ما هي نسبة التمثيل للمرأة العراقية وواقعها في المؤسسات السياسية الرسمية .

٢- هل الكوتا النسوية كافية لتمثيل السياسي للمرأة.

٣- دور المرأة العراقية في المجالس النيابية منذ عام 2005 _ 2021.

٤- ما هي المعوقات التي واجهت المرأة العراقية سواء كانت ناخبة او مرشحة او نائبة في البرلمان.

هدف البحث:

يهدف البحث الى متابعة ودراسة مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية والمؤسسات الرسمية وأسباب ضعف المشاركة واهم التحديات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المرأة العراقية منذ الانتخابات البرلمانية 2005 _2021 ومعرفة اهم المعوقات التي تواجه المرأة سواء كانت ناخبة او مرشحة او نائبة في الحكومة والسلوك البرلماني

للمرأة العراقية في مجلس النواب من خلال معرفة دورها في المجال الرقابي والتشريعي ومشاركتها وسبل معالجتها.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث مع ان الدستور العراقي الدائم لعام 2005 اعطى نسبة محددة لتمثيل المرأة العراقية في الانتخابات وفق النظام الكوتا النسوية إلا ان هناك تحديات تواجه مشاركة المرأة في العملية السياسية والانتخابات البرلمانية.

منهجية البحث:

تعتمد البحث في دراسته على المنهج القانوني لاستعراض اهم القوانين والنصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة العراقية فضلا عن المنهج التحليلي النظمي لتحليل ومناقشة عملية المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في الانتخابات.

خطة البحث:

لقد جاء تقسيم البحث الى جانب المقدمة والخاتمة الى اربع محاور تناولت فيها دور المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية منذ عام 2005-2021.

المحور الاول: دور المرأة العراقية في الدورة الانتخابية الاولى 2006 _ 2010

بما ان الانتخابات هو ترجمة أصوات الناخبين الى مقاعد وفق صيغة حسابية يتم اقرارها في النظام الانتخابي ويكون النظام الانتخابي محكوماً بالاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة فإن اختيار النظام الانتخابي المناسب يعد أمراً ضرورياً (عليوي 2020، 90).

لقد صدر اول نظام انتخابي في العراق عن سلطه الائتلاف المؤقتة وفق الامر (92) في 15/5/2004 تم بموجبه انشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعمل بدعم من فريق دولي للمساعدة الانتخابية (IEAT) التابعة للأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومن خبراء في المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) ومكتب الامم

المتحدة للمشاريع الخدمية (unops) من حيث نص الدستور العراقي لعام 2005 على وجود هذه الهيئة واستقلاليتها (الزيدي 2011، 136).

صدرت الجمعية الوطنية قانون انتخاب رقم (16) لسنة 2005 ألغت بموجبه الأمر رقم (16) لسنة 2004 (قانون الانتخابات) الذي جرت بموجبه الانتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني2005 الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة للقوات الامريكية برئاسة (بول بريمر) وقد الغي الأمر (96) لسنة 2004 ونشر قانون انتخابات جديد من قبل الجمعية الوطنية العراقية أمر في غاية الاهمية من الجانب القانوني وذلك للتحفظات العديدة التي وجهت إلى الأمر (16) لسنة 2004 .

وقد نصت المادة (15) منه على: يتألف مجلس النواب من (275) مقعد، يوزع (230) مقعد منها على الدوائر الانتخابية و (45) مقعداً تعويضياً و (2) لكل محافظة وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد بما يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب الانتخابات في 30 كانون الثاني2005 الذي اعتمد على البطاقة التموينية (العبودي 2012، 45).

ولقد أقر دستور العراقي الدائم لعام 2005 وطبقاً للمادة (49) التي نصت على منح السلطة تفصيل شروط المرشح الى قوانين الانتخابات التي تصدر فيما بعد والأصل في حق الترشيح هو من اجل العمل بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء على أساس مبدأ المواطنة المقرر لكل منهم والتأكيد على حق المرأة في الترشيح والمشاركة السياسية الفاعلة وتعد وسيلة مؤقتة بحسب المواثيق الدولية للتخلص من عدم استطاعة النساء الحصول على اي تمثيل او رئاسة مطلقة او الحصول على تمثيل ضعيف لا يتناسب مع الحجم الحقيقي الذي تمثله النساء من نسبة سكان هذه الدولة او تلك (Al-bayati 2022).

والمادة (20) هي التي اشارت الى مبدأ المساواة بين النساء والرجال في عملية الترشيح والتي تنص على: (أن للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع

بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح)، ويقصد هنا حق المرأة في الترشيح الى عضوية المجالس النيابية العامة او المحلية ورئاسة الدولة.

كما نصت المادة (4) من قانون انتخابات مجالس المحافظات على (الحق لكل عراقي وعراقية ممن تتوفر فيهم الشروط التي نص عليها القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او اللون او الاصل او الدين او المعتقد او المذهب او الرأي او الوضع الاجتماعي او الاقتصادي ولا يسمح التصويت بالوكالة)، ومن الامور التي يتضمنها القانون شروط الناخب ان يكون عراقي وكامل الاهلية وقد اتم (الثامنة عشر) من عمره ومسجل في سجل الناخبين في المادة (5) من القانون.

وطبقاً لقانون الانتخابات العراقي رقم (16) لسنة 2005 الذي اشار الى ان نظام الحصص النسائية في مجلس النواب وجاءت المادة (11) منه منظمة لذلك بالنص على (يجب ان تكون امرأة واحدة على الاقل ضمن ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب ان تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الاقل وهكذا حتى نهاية القائمة)، ولقد شاركت المرأة العراقية في انتخابات البرلمان الأول في كانون الثاني/2005 وتم انتخاب (87) امرأة للجمعية الوطنية أي نسبة تفوق 30% وان مشاركة المرأة في الجمعية الوطنية قد اتخذ طابعاً كمياً وليس نوعياً بسبب تراكمات وعوامل عديدة رجحت المعايير الكمية على المعايير النوعية في تمثيلها واختيار العناصر النسوية في القوائم الانتخابية ومن ثم في عضويتها في الجمعية الوطنية (قانون الانتخابات 2005، المادة 11).

وفي انتخابات 2005/12/15 كانت حصة النساء في الكوتا (73) مقعد من اصل (275) مقعد اي بنسبة 27% وسبب انخفاض نسبة تمثيل النساء هي انه في الانتخابات الأولى تم إتباع نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة فأخذت المرأة حصتها بدون تجزئة، أما في الانتخابات الثانية فكانت القائمة المغلقة والتي فيها تم العمل بنظام الدوائر مما

أدى الى تجزئة الأصوات، كما شاركت في انتخابات مجالس المحافظات في 30 كانون الثاني2009 وطبقاً لنظام الكوتا (رشيد 2021، 513-530)[*].

حصلت المرأة على (110) مقعد ولم تكن نسبة التمثيل للمرأة في مجالس المحافظات متساوية: ففي بغداد 28% وفي محافظة القادسية 21% وفي المثنى 15

وفي حديث وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك زهير الجلبي ذكر مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية قائلاً : (إن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات وأضاف أن تخصيص نسبه محددة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة الفرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نصف المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق) (عبد الله 2015، 245).

لكن ما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عن ما يحدث داخل (البرلمان) وهذا ما انعكس سلباً على تجربة المرأة البرلمانية وتفسير ذلك ان العراق حديث العهد بالتجربة الديمقراطية ولا يمكن ان تتحقق لمجرد تغيير الانظمة في اي بلد بل هي امتداد لسلسلة من التطورات والممارسات التي تقضي الى الوصول للديمقراطية الحقيقية، وان الانتخابات هي جزء من الديمقراطية، والديمقراطية مفهوم شامل يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس عادات وتقاليد أفراد المجتمع و قوى المؤسسات الرسمية والمدنية وفي العقلانية والتسامح والحوار وحرية الرأي والتناوب السلمي وللسلطة والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الانسان، ولقد شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في 15 كانون الثاني 2006، وكانت حصة النساء من الكوتا (73) مقعدا من أصل (275) مقعدا أي إن النسبة 28,4% على وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة. ولم يضمن الدستور العراقي وجود نسوي للسلطة التنفيذية كما هو الحال في السلطة التشريعية ففي الحكومة الانتقالية لعام 2004 استوزرت (6) وزيرات

فقط من مجموع (33) وزيرا أي نسبة 18%، ثم في الحكومة الانتقالية الثانية عام 2005 شغلن (6) وزارات من مجموع (35) وزارة اي نسبة 17% فقط، وفي حكومة 2006 شغلن النساء أربع وزارات فقط من مجموع (38) وزارة اي النسبة 10%.

ولم ترشح ولا امرأة لتولي منصب رئيس البرلمان، وإن عدم ترشيح المرأة لرئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود الكفاءات النسوية المؤهلة لتشغل هكذا منصب وإنما وضع المرأة النيابية تحت وصاية الكتل السياسية وفي اللجان الرئيسية في مجلس النواب العراقي عام 2006 _ 2010 والبالغ عددها (24) لجنة دائمة لم تراعي اي نسبة للنساء.

وهناك ملاحظة لابد من الاشارة اليها، وهي مواجهة نساء الاقليات في العراق عقبات تحول دون المشاركة الفعالة في الحياة السياسية منها وما يعود الى الحواجز الثقافية ولاسيما المجتمعات التقليدية المحلية التي لا يوجد فيها للنساء دور في اتخاذ القرارات، وكانت مشاركة الأقليات غير فعالة في كثير من الاحيان وذات طابع رمزي في الهيئات الوطنية والمحلية والمسئولة عن السياسة (مرهج 2022).

ويلاحظ غياب تام لأي تمثيل نسوي في لجان (الأمن والدفاع، المصالحة الوطنية لجنة العشائر) وعزوف المرأة عن العمل في لجنتي العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة شؤون الاعضاء وأن اللجان السيادية حكرا على الرجال، وقد حسر نشاط المرأة في لجان التعليم والصحة والمرأة والأسرة والطفولة (كاظم 2017، 59).

ولم تحصل النساء البرلمانيات على رئاسة اللجان الدائمة المؤقتة في الدورة الانتخابية الأولى 2006 – 2010 سوى لجنتين فقط من اللجان الدائمة إذ ترأست النائبة الاء طالباني لجنة مؤسسات المجتمع وترأست النائبة سميرة الموسوي لجنة المرأة والأسرة والطفولة وهناك من يرجع ويسوغ فشل المرأة في رئاسة عدد مناسب من اللجان البرلمانية بضعف المرأة البرلمانية العراقية في فرض شخصيتها القيادية على زعماء الكتل السياسية، واقتصرت اهتمامات المرأة البرلمانيات العراقيات بالموازنة في الغالب في زاوية انتمائهن

الى لجنة معينة او كتلة معينة، كما لم تكن المداخلات التي شاركن فيها مداخلات قانونية شاملة ترتكز على مناقشة السياسة الاقتصادية والنظام المالي لتلك الموازنة ومنهجيتها .
وشاركت البرلمانيات في الاجزاء الخمسة للجلسة (43) اما بتقديم مقاربات لفقرات الموازنة كثيراً ما تكون محدودة في جزئية معينة صغيرة في حين اقتصرت مداخلة النائبة جنان العبيدي عن السؤال عن المخصصات الطبية والنائبة اسماء الدليمي عن مخصصات الوقف السني والنائبة كاتيا طلعت عن المبالغ المخصصة لتنفيذ المادة (140) فيما تساءلت النائبة ندى السوداني في اليوم الاخير للتصويت على الموازنة في عدم وجود مبالغ مخصصة للمهجرين واحتجت النائبة سميرة الموسوي على عدم مراعاة الميزانية لحقوق الارامل في العراق .

وفي مجال القضايا السياسية والأمنية لم تشارك البرلمانية وخاصة لجنة الأمن والدفاع النيابية حيث تعمدت الكتل السياسية إبعاد المرأة عن موضوعات الأمن والموضوعات السياسية الساخنة، إضافة إلى الجانب الرقابي لم يكن هناك أي مداخلة أو مشاركة للبرلمانيات .

مما سبق يتبين بأن دور المرأة البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى كان ضعيفا بوصف المرأة العراقية حديثة العهد في المشاركة البرلمانية الحقيقية الفعلية .

المحور الثاني: الدورة الانتخابية الثانية (2010 – 2014)

لقد تم تأجيل الانتخابات الى 7 اذار 2010 بعد ان كان مقرراً اجرائها في 26 كانون الثاني2010 نتيجة الخلاف بين الكتل السياسية حول قانون الانتخابات، كذلك بسبب مشكلة كركوك ومن له الحق في التصويت فيها وهل هي جزء من إقليم كردستان ام تابعة إلى الحكومة المركزية والاعتراض على نص الفقرة (ثانياً) في المادة (15) من قانون الانتخابات رقم (16) لسنه 2005 باعتبار أن المادة (49/ أولاً) من الدستور نصت بأنه (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق)، بخلاف المعيار المعتمد في المادة (15/ثانياً) (علاي 2012، 101- 154).

وجرت الانتخابات البرلمانية في 7 اذار 2010 حسب النظام تعدد الدوائر على وفق نظام القائمة المفتوحة التي شملت كل المحافظات العراقية وقد حصلت المرأة على (82) مقعد في مجموع (325) مقعد وبنسبة 29% ومن مجموع أعضاء مجلس النواب وشهدت صعود نساء برلمانيات وحصولهن على أصوات تؤهلهن لعضوية مجلس النواب خارج نظام الكوتا مع الإشارة إلى أن (21) عضوا من النصاب الحالي كن برلمانيات سابقات والسنتين الأخريات يتبوأن المقاعد البرلمانية لأول مرة وهذا دليل على تقبل النخب السياسية لاشتراك المرأة المستقلة سياسياً والتي تمتلك مؤهلات أكاديمية قيادية و (60) الاخريات تبوأن المقاعد البرلمانية لأول مرة وإن عدد النساء اللواتي حصلن على اصوات خارج نظام التمثيل النسبي الكوتا هن (19) امرأة إلا إن المفوضية الانتخابية اعتبرتهن ضمن نظام الكوتا، أما من حيث تولي رئاسة اللجنة شاركت النائبات بمنصب رئيس لجنة هي خمس لجان (لجنة الصحة، الخدمات والأعمار ، لجنة المهجرين، لجنة المرأة لجنة شؤون الأعضاء) (احمد و عبد الله 2020، 75). أما اللجان التي شغلت فيها النائبات نائب لرئيس هي (لجنة الخدمات، لجنة الثقافة والإعلام، لجنة المهاجرين، لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة شؤون الاعضاء)، أما اللجان التي شغلت فيها منصب مقررات لجنة (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الخدمات، لجنة الزراعة، لجنة الشهداء، لجنة المرأة) وعن مشاركة المرأة البرلمانية في لجان المجلس الدائمة والمؤقتة فقد توزعت بين الكتل البرلمانية وذلك بالتوافق عليها مع الكتل الفائزة وبحسب اتفاقات مسبقة لها علاقة وثيقة بالأحزاب أولاً والنواب ثانياً وأوضحت النائبة أزهار الشيخلي مبدأ التوزيع داخل اللجان يخضع للمحاصصة الطائفية والحزبية وحتى داخل الكتلة الواحدة يوجد مبدأ المحاصصة وبصورة عامة اتاحة فرص عالية للمرأة من التمثيل داخل مجلس النواب غير ان ذلك لا يعني هناك مستوى عالي من التمكين (حمزة 2011، 135). إن عدم ترشيح أمرأة لمنصب رئيس مجلس النواب لا يعني عدم وجود كفاءات نسوية مؤهلة لشغل مثل هكذا منصب، إن الاحزاب السياسية لا تفكر في اعطاء المرأة دور فعال في العملية

السياسية مع ذلك كانت نسبة تمثيل المرأة في اللجان السياسية لا باس بها مقارنة بالدورة البرلمانية الاولى وكان للمرأة البرلمانية حضور واضح في جلسة البرلمان والمداخلات التي قامت بها البرلمانيات منها مداخلة مها الدوري وبتول فاروق وزينب الطائي وحنان الفتلاوي اكثر في القضايا المهمة التي تم مناقشتها داخل قبة البرلمان وأخذت حيزا واسعا في المناقشات وركزت النائبات البرلمانيات في مناقشتهن على الجوانب السياسية والقانونية مثل رحاب نعمة مكطوف و أسماء طعمة مهدي (مجلس النواب العراقي 2011، 4-5).

ولم تشهد الدورة الانتخابية الثانية تطورا كبيرا في مجال الرقابي ولم تسجل اي نشاط فاعل وسجلت استجوابات ومناقشات حددت للرقابة لبعض الوزارات لكنه لم يلتفت لدور الهيئات المستقلة ولابد من ايجاد وسائل لتفعيل الرقابة ودورها (مجلس النواب العراقي 2013، 26).

وشهدت الدورة الانتخابية الثانية، ثلاثة استجوابات كانت حصة المرأة البرلمانية واحدة منها (عبد اللطيف 2012، 61)، حيث وجهت النائبة حنان الفتلاوي في هذا الاستجواب لرئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (عبد الله 2019، 1023) .

مما سبق يتضح بان دور المرأة في الدورة الانتخابية الثانية اكثر فعالية من الدورة الاولى بحكم الخبرة التي اكتسبتها المرأة في مجال العمل البرلماني.

المحور الثالث: الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018

بعد ان ثبت عدم قدرة النظم الانتخابية التي طبقت في العراق بالانتخابات السابقة على تحقيق العدالة النسبية والحد من هيمنة الاحزاب والكيانات السياسية الكبيرة ازدادت المطالبات في تشريع قانون للانتخابات جديد يتلاءم مع ظروف البلاد، ونتيجة للضغوط السياسية والشعبية المطالبة بتغير النظام الانتخابي تم تغيير قانون الانتخابات عن طريق اعتماد الية سانت ليغو ولكن ليس بصيغته (1،3،5،7) بل اعتمدت بعد ان عدلت صيغة القانون لتكون بالقسمة على (1،3،5،7) ونص على ذلك قانون الانتخابات رقم 45 لسنة 2013 والذي نص في المادة 11 على ان: (يتكون مجلس النواب من 328 مقعد يتم

توزيع 320 مقعد على المحافظات وفقا لحدودها الادارية وتكون 8 مقاعد منها حصة كوتا المكونات)، اما مادة 12 فقد نصت على ان: (يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ويحق للناخب التصويت للقائمة أو القائمة وأحد المرشحين فيها ويجوز الترشيح الفردي)، اما المادة 13 فأكدت على ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وان لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن 25% ويشترط عند تقديم القائمة ان يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاث رجال، أما مادة 14 فقد حددت الية توزيع المقاعد وفقا لنظام سانت ليغو المعدل (قانون الانتخابات 2005، المادة 11).

وجرت الانتخابات البرلمانية العراقية في 30 نيسان 2014، وفي ظل ظروف صعبة حيث جاءت بعدها انتفاضات اهالي الانبار وازدياد حدة الصراع بين الجيش العراقي وتنظيم داعش الارهابي فقد استثنيت الفلوجة ومدينة الكرمة من اجراء الانتخابات فيها (صديق واسماعيل 2017، 118)، وقد تأخر اعلان النتائج بعد 30 يوم من انتهاء الانتخابات وكان الفوز لائتلاف دولة القانون بحصولها على 92 مقعد، و ان ما حدث هو سابقة مثيرة و مهمة من حيث المبدأ حيث تخطى عدد المرشحات الفائزات بنسبة نظام الكوتا النسوية في العراق وفرصة لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته وحمايته بيد ان الأحزاب السياسية المسيطرة غير جادة في تمكين النساء و وجودهن وتمثيلهن وبالنسبة لها هو بالأرقام فقط ولا ينعكس كدور فعلي وملموس وكلها عوامل انعكست على نسبة المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة السياسية بالحصول على 82 صوت من اصل 300، و 28 مقعد وهناك 22 امرأة فازت بأصوات تنافسية الا انه تم اعتباره نظم من النظام الكوتا وهو نفس ما حصل في الدورة الانتخابية السابقة فقد تولت النساء في الدورة الثالثة رئاسة اربعة لجان هي لجنة التربية النيابية بلغت 68% يليها لجنة حقوق الانسان 46% اما لجنة المرأة والاسرة والطفولة تمثلت المرأة فيها بنسبه 100% في وصفها لجنة مختصرة، وطرحت النائبات موضوع ان أزمة الناخبين جرَ

الازمات بعد سقوط الموصل، وطالبت النائبة زينب ثابت باستضافة رئيس الوزراء بمناقشة العمل التنفيذي الخاص لهؤلاء النازحين كما طرحت النائبة دخيل معاناة النازحين الاصليين في جبل، سنجار (مجلس النواب العراقي 2014، 114).

وطالبت النائبة الاء طالباني بتدخل دولي لإغاثة النازحين وقد طرحت النائبة عالية نصيف في جلسة استضافة وزير حقوق الانسان ووزارة الهجرة والمهجرين موضوع المرأة ومعاناتها وما تتعرض له جراء تدهور الاوضاع الامنية وازدياد العنف الموجه ضدها وكان للمرأة مداخلات عديدة في جريمة قاعدة سبايكر منها النائبة نوال وزينب ثابت ونان وعلي عودة (مجلس النواب العراقي 2014، 41).

وأبدت النائبة سميرة الموسوي وطالبت بتدويل القضية وطرحها على الامم المتحدة في وصفها جريمة ابادة جماعية، أما في المجال الرقابي كان دور المرأة البرلمانية واضح من خلال الاسئلة الشفهية او المكتوبة الموجهة من قبل البرلمانيات الى السادة الوزراء كما استجوبت النائبة عالية نصيف وزير الدفاع خالد العبيدي وانتهت في سحب الثقة عنه (جاسم وعبد الله 2020، 191- 223).

ولم يكن للمرأة اي نشاط تشريعي في مجلس النواب في قضايا المرأة النيابية، بمعنى لم يساهمن بتشريع لصالح المرأة، اما في مجال السلطة التنفيذية فقد اختيرت وزيرتين هُنَ: عديلة حمود لوزارة الصحة، وبيان نوري توفيق لوزارة الدولة لشؤون المرأة، وقد شهدت الدورة البرلمانية الثالثة ولأول مرة ترؤس بعض النساء لكتلتهن النيابية وهُنَ : الاء طالباني ومروة عبد الواحد، مع نشوء كتلة برلمانية جديدة وهي حركة ارادة برئاسة حنان الفتلاوي (الجبوري 2018، 14 مايو).

مما سبق يتبين بان المرأة البرلمانية كان لها دور مميز في الدورة الانتخابية الثالثة وكانت اكثر نشاطا وفعالية من الدورات التي سبقتها وبدأت المرأة البرلمانية تكتسب الخبرة البرلمانية وتستفيد من التجارب السابقة الا انها لم تؤدي دورها بالشكل المطلوب ضمن اكثر من 80 امرأة ظهرت عشره فقط او اقل ممن كان لهن دور واضح في مجلس النواب

العراقي وشهدت هذه الدورة الانتخابية تأسيس قانون ينظم الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015.

المحور الرابع : الدورة الانتخابية الرابعة 2018- 2021

بعد خلافات بين الكتل السياسية وطرح عدد من المقترحات بشان الية التوزيع للمقاعد، صوت مجلس النواب نهاية 2017 على تعديل قانون الانتخابات رقم 45 لسنه 2013 (عليوي 2020، 175-176)، وطرح تعديل جديد وهو نظام الدوائر المتعددة قسم البلاد الى 83 دائرة انتخابية توزعت على عدد المحافظات وقسمت العاصمة بغداد الى 17 دائرة بحكم عدد سكانها الاكثر الذي يناهز ثمانية ملايين نسمة الامر الذي من شأنه يعزز وصور الشخصيات المستقلة الى البرلمان وتحجيم السيطرة الكبيرة على المشهد الانتخابي كما في قانون الانتخابات السابقة برغم كل الشبهات حول التزوير والتلاعب في الارقام جرت الانتخابات وحصلت المرأة على نسبة 45% وفازت المرشحات في 22 مقعد بدون الحاجة الى الكوتا، إلا ان تلك النسبة تؤشر حالة ايجابية في الاداء البرلماني للمرأة شخَص الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء الى منح ثقتهم للنساء وبعد مشاركة نوعية حقيقية للنساء وكما ذكرنا سابقا حصلت المرأة على 83 من اصل 329 مقعدا وعدد كل النساء فائزات بعضوية مجلس النواب ضمن نظام الكوتا رغم حصول بعضهن اصوات تجاوز العتبة الانتخابية المطلوبة ومنهن تجاوزت 50,000 صوت مع ذلك لم تحتوي حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حضورا نسويا، فضلا عن تعرض مرشحات عراقيات لفضائح طالت حياتهن الشخصية لتسقيط وتشويه السمعة (الموسوي 2018، ايلول)، كما كان مجلس القضاء الاعلى يحوي في دورته الاخيرة ستة نساء فقط من اصل 48 وهو على قلته يعتبر عدد كبير مقارنة مع الانتخابات لعام 2005 والتي بلغت نسبة 78% وذلك بسبب طبيعة المجتمع العراقي التي ترفض تولي النساء مناصب عليا داخل الدولة، وفي الاول من تشرين الاول عام 2019 انطلق الحراك الاحتجاجي الكبير الذي لم يشهده التاريخ السياسي المعاصر للعراق بعد 25

تشرين الثاني مطالبين بتعزيز الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي وشمل بغداد وجميع المحافظات العراقية، وقد تفاعل معها الشباب والمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميين ومن الانعكاسات الايجابية للاحتجاجات هي حضور مميز للمرأة العراقية الذي اعطى مزيد من الاندفاع والزخم العام في التظاهرات وعامل مساعد لتنوع المشاركة السياسية وتشريعاته وطالبت للتخلص من حكم الاحزاب وسطوتها والتأسيس لدولة حقيقية يسود فيها العدل والقانون ومفهوم المواطنة (محمد 2020، 247)، وتركيز الحكومة على حماية المرأة من الاقصاء والتهميش والتعرض للتهديدات والخطف والعنف الجسدي والنفسي (السلطاني وشباط 2020، 172).

اي انه وجود المرأة العراقية في الاحتجاجات يثبت مدى وعيها وقدرتها على المشاركة بالقرار السياسي وان وجودها ليس للدعم والإسناد فقط وإنما لترشيح أهم مطلب لنسائها وتعديل الدستور بما يكفل حقوقها، وأن المرأة العراقية اصبح لها صوت مسموع وأصبح حراك تشرين (عبد الرحمن 2020، 266) نقطة تحول بالنسبة للمرأة، إذ نجحت بتطبيق بنود قرار مجلس الامن رقم 1325 الذي عد المرأة عنصرا فعالا في صنع السلام وحفظ الامن، ومختصة بسبل النهوض بواقع المرأة في مختلف الميادين، ومن الانجازات التي اتبعتها الدولة لدعم المرأة العراقية الناخبة، تشكيل دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الامر الديواني رقم 333 لسنة 2016 بدلا عن وزارة المرأة، لأنها احدى تشكيلات الامانة العامة لمجلس الوزراء ورؤيتها بوضع استراتيجيتها كذلك رسم منهجية العمل المناسبة للنهوض في واقع المرأة العراقية خاصة بعد ان اصدرت بعثة الامم المتحدة في عام 2020 لمساعدة العراق يونامي ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا اوسوكو تقرير يشير ان العراق يحتل المرتبة 70 عالميا من حيث تمثيل النساء في البرلمان، وفي الواقع لم تشغل النساء حتى الان اي مناصب رئيسية رئاسية وتنفيذية مهمة في الحكومة العراقية، وفي 24 كانون الاول2020 اعلنت دائرة تمكين المرأة العراقية في الامانة العامة لمجلس الوزراء اطلاق الخطة الوطنية

الثانية لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1325 الخاص بسبل النهوض بواقع المرأة في مختلف الميادين (CEDAW 2018, 18)) .

وعقدت اللجنة العليا المشرفة على تمكين المرأة للمشاركة في العملية السياسية وانتخابات مجلس النواب العراقي احتجاجها الاول في مبنى الامانة العامة لمجلس الوزراء في 23 اذار 2021 وناقشت اللجنة آلية لتشجيع النساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات وتقديم الدعم المعنوي التثقيفي لمساندتها في دعايتها الانتخابية، وأكدت مدير عام دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء (يسرى كريم محسن) الى ضرورة مساعدة المنظمات الدولية لتقديم الدعم والإسناد للمرشحات مثمنة مواقف هيئة الامم المتحدة للمرأة لكل ما قدمته للمرأة العراقية وأشارت الى ضرورة حماية المرشحات من الابتزاز الاعلامي مؤكدة ان دور دائرة التمكين للمرأة سيكون اساسيا في هذا المجال وقد استعرضت الجمعيات والمؤسسات جهودها مثل جمعية نساء بغداد التي قامت المناظرات في الجامعات والندوات الالكترونية وجلسات توعية للنساء في منطقه الكرادة والمنصور ، كذلك عقد جلسة توعية مع المفوضية العليا تستهدف المتدربات من النساء، أما مؤسسة النساء لحقوق الانسان التزمت القيام بأنشطة تستهدف التجمعات الشبابية، ومنتدى الاعلاميات العراقيات قام بتصميم بوسترات تثقيفية وتوعوية للمرأة الناخبة والمرشحة والعاملة، وتنفيذ جلسات توعوية للنازحات في منطقة الدورة وتقديم الدعم النفسي والقانوني للمرشحات خلال الانتخابات وما بعدها والتنسيق مع الجوامع بتبني خطاب ديني يوم الجمعة حول حرمة التشهير بالنساء (الامانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة تمكين المرأة العراقية 2021، 9 ايلول). وجاءت انتخابات عام 2021 وفقا لقانون انتخابي جديد يعتمد على دوائر انتخابية متعددة والتصويت لمرشح واحد رغم حالة الاحباط للقوى الساعية للتغيير المحسوبة على انتفاضة تشرين التي قاطعت هذه الانتخابات ومن المظاهر الاخرى لهذا الرفض وقلة نسبة المشاركة في الانتخابات بسبب بقاء القوى المتصدرة للمشهد السياسي دون تغيير التي تمكنت من احتواء الاحتجاجات الشعبية فقد حصلت النساء على 79

من اصل 329 في مجلس النواب العراقي وبنسبة 29% في الانتخابات وهي اعلى نسبة تحقق المرأة العراقية في الامانة العامة لمجلس الوزراء لنتائج الانتخابات تمكنت المرأة الفوز ب 97 مقعد وفي زيادة 14 مقعد من الكوتا المخصص للنساء من بينها فائزتان من الاقليات فيها اظهرت هذه النتائج فوز 57 امرأة بقوتها التصويتية دون الحاجة الى الكوتا، ان حصول النساء على المركز الاول خارج الكوتا وبأعداد اصوات جيدة يعطي القوة المعنوية في البرلمان ويدعو لإيجاد الكوتا المخصصة للمرأة في الحكومة خصوصا ان مجلس الوزراء اصدر قرار رقم 99 لسنه 2015 وحث الوزارات على ترشيح النساء للمناصب القيادية ولا يوجد للمرأة تمثيل حقيقي في اماكن صنع القرار (الامانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة تمكين المرأة العراقية 2021، 31 آب).

وقد اشارت عضو لجنة حقوق الانسان السابقة الناشطة في حقوق المرأة بشرى العبيدي ان الحجم الكبير من النساء في الدورة المقبلة يجعلنا نعيد الحسابات بان دور المرأة مهم في صنع القرار في العملية السياسية وأضافت يكون للمرأة حضور قوي في اللجان النيابية وتولي رئاسة اللجان المهمة، وأكدت سارة الحسني، عضو منظمة حقوق المرأة العراقية بلقاء مع قناة سكاي نيوز بأن ما حدث في انتخابات 2021 هو سابقة مثيرة و مهمة من حيث المبدأ حيث تخطى عدد المرشحات الفائزات بنسبة نظام الكوتا النسوية في العراق، وهي فرصة لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته وحمايته، بيد ان الأحزاب السياسية المسيطرة غير جادة في تمكين النساء ووجودهن وتمثيلهن، وهُنَ بالنسبة لها أرقام فقط ولا يمثلن دورا فعليا وملموسا، وأضافت يجب الاهتمام بالتوعية والمشاركة في الدورة البرلمانية وليس بالكمية فقد عانينا سابقاً من ضعف البرلمانيات خصوصاً في لجنة المرأة البرلمانية (العربية قناة سكاي نيوز عربي 2021، 14 تشرين الاول). إن فوز المرأة في الانتخابات البرلمانية عام 2021 يؤكد على امتلاك المرأة العراقية مقومات القيادة والوصول إلى مراكز صناعة القرار السياسي وعدم حاجتها

للكوتا، (نوري 2021)، كما انها قادرة على المشاركة في الحياة العامة عن طريق المشاركة في العمل العام والمؤسسات المجتمع المدني (محمود 2015، 320).

وهناك مجموعة من العوامل التي تعيق إمكانية تعزيز دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية منها سياسة واجتماعية وذاتية ومن ابرزها:

أ. إن الثقافة الدينية تؤدي دوراً أساسياً للتأثير في السلوك السياسي للمرأة وخاصة إن بعض الجماعات المتشددة دينياً لا تعترف بحق المرأة بالمشاركة السياسية حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات بالمجتمع المدني الى التهديد بالقتل مما يؤثر في مشاركتهن بالحياة السياسية.

ب. إن ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية اي ان الموروث والمعتقدات والتقاليد مؤثر في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة.

ت. عدم الاستقرار السياسي والذي أدى الى العنف والفوضى الامنية كلها عوامل انعكست على نسبة المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة السياسية.

مما تقدم يتضح ان ضعف مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية ذلك يرجع الى عوامل عديدة تؤثر في تحديد دور ومكانتها والسياسية والمدنية والاجتماعية وعقبة رئيسية امام مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال وصحيح.

الخاتمة:

شهد العراق التغيير السياسي بعد العام 2003 وصدور دستور العراق القائم العام 2005 والذي اشار الى حق المواطنة حق الانتخاب حق الترشيح للانتخابات الا انها ما زالت تعاني المرأة العراقية في مجتمع تقليدي لما تحمله من تراكم تاريخي واجتماعي ولا تزال المرأة العراقية خاضعة لهيمنة المجتمع التقليدي بقيمه المحلية على حساب مجتمعه المدني وثقافته الحديثة الفاعلة والميراث الثقافي احد المرجعيات الاساسية في بناء وسط وصيرورة المرأة ودلالاتها.

ان درجة التمكين السياسي للمرأة مشاركتها في الحياة السياسية يقاس بمدى وعي الافراد في حق المرأة ومشاركتها بالسلطة ومفاصلها الاساسية ويرجع ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية لا طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية وأهمها عوامل الامنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الذاتية تتعلق بشخصية المرأة البرلمانية لان عدم الثقة بنفسها وترددها وانعدام الثقة والتبعية يؤثر سلبا على ثقتها بالعناصر السياسية اللاتي قدمنا للترشيح والانتخاب وهذا ما يحتاج الى وقت طويل وحسب المتغيرات لكي تتغير تلك النظرة ومساعدة وسائل الاعلام والتوعية كما تحتاج المرأة العراقية الى اكتساب الخبرات السياسية التي تجعلها تتولى المناصب العليا في الحكومة العراقية الا ان تردد النساء الطموحات الى جانب وصول المناصب للنساء اللاتي لا تمثل نفسها وإنما الأحزاب التي تنتمي اليها سواء المدنية او الدينية مما يعرقل المشاركة الفعالة والمؤثرة للمرأة العراقية في العملية السياسية كما ان المرأة في البرلمان العراقي تمتلك الوعي الا انها لا تمتلك مقومات الاستمرار.

وفي الختام، ولبناء دولة متكاملة دستوريا وقانونيا لا بد ان تستمر الحكومة العراقية بتفعيل دور المرأة العراقية في الحياة السياسية حتى تتجاوز مرحلة الاقصاء والتهميش وإعطاء دور قيادي وفعال للمرأة العراقية في المجالس السياسي يتم ذلك من خلال توصيات التالي:

1. العمل على تشجيع المرأة وتوفير الاوضاع المناسبة لها ووضع برامج توعية لتعريف المرأة بأهمية صوتها كناخبة ومرشحه لضمان زيادة الاقبال على الانتخابات.
2. اعطاء الحكومة للمرأة العراقية الفرص المتساوية مع الرجل لتولي مناصب سياسيا بما فيها المناصب السيادية بشكل يتناسب مع حجم تمثيلها البرلماني
3. زيادة الوعي الثقافي والاجتماعية الذي يعزز دور المرأة ومشاركتها السياسية
4. زيادة البرامج التدريبية الخاصة التي تمكن المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا

5. اصدار القوانين والتشريعات الوطنية التي تعطي دور مناسب للمرأة في المجتمع وتشارك الرجل في اداء الواجبات والحقوق

6. اعطاء فرص التمثيل للنساء في الوزارات العامة اي رئاسة الوزراء والسلطة التنفيذية الى جانب الوزارات الخدمية.

هوامش توضيحية:

(*) (إن تأكيد الدستور العراقي لعام 2005 على مبدأ الكوتا النسائية جاء معززاً لعملية مشاركة المرأة في الأحزاب والتنظيمات السياسية ويمكن ملاحظة أنواع الكوتا النسائية وهي: ١- الكوتا الدستورية : اذا وردت الكوتا بشكل واضح في المادة (49/4) من الدستور العراقي لعام 2005 والتي تنص على (سيهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من عدد مجلس النواب)، ٢- الكوتا القانونية والتشريعية: وتعني تخصيص حصة للنساء في موجب تعديل او اصدار قوانين جديدة تضمن وجود المرأة بشكل متكافئ في المجالس المنتخبة، ٣-الكوتا الإلزامية الحزبية: وهي على نوعين :- الاولى الكوتا الإلزامية حزبية على مستوى قوائم الترشيح حيث تجبر القوانين الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها شرط لقبول مشاركتها في الإنتخابات، والنوع الثاني الكوتا الإلزامية الحزبية على مستوى هيكلية الحزب).

قائمة المصادر:

اتفاقية سيداو. *تقرير الدورة السابعة المقدم من العراق بالوثيقة 18 لعام 2018* .

احمد، بيداء محمود , وبدرية صالح عبد الله. 2020. "المرأة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ عام 2003." *مجلة المعهد*، معهد المعلمين للدراسات العليا. العدد 3: 67-82 .

الامانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة تمكين المرأة العراقية. 2021. "*دائرة تمكين المرأة العراقية تركز على اهمية تطبيق الهدف الرابع من مخطط تمكين المرأة سياسيا*" 9 اب ، 2021:

https://alrafidain.news/News/8174191/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%83%D8%AF%D8%AA-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%85-

%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1

الامانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة تمكين المرأة العراقية. 2021. "*مشاركة في اجتماع الخاص لمناقشة كوتا النساء-واصل نظام توزيع المقاعد الانتخابية*." 31 اب، 2021.

https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11584

الجبوري، مروان. 2018. "انتخابات العراق انقسامات وخروقات ومستقبل غامض." شبكة الجزيرة، 14 مايو : https://www.aljazeera.net/news/2018/5/14/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AE%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA

الزيدي، وليد.2011 . التطورات العملياتية في الانتخابات البرلمانية العراقية 2005 _ 2010 وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات البرلمانية العراقية 2005 _ 2010 الواقع والتحديات. اربيل-العراق.

السلطاني، قاسم شعيب عباس . وسلام عطا الله شباط. 2020. "الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام 2003." *مجلة قضايا سياسية* . كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين. العدد 63: 155-178.

العبودي، قاسم.2012. تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية . دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع: عمان.

علاي، ستار جبار. 2012. " الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية" مركز دراسات الدولية. العدد 54: 101- 154.

العربية قناة سكاي نيوز عربي. 2021. "في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا النسائية." 14 تشرين الاول، 2021:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1470654

الموسوي، لينا عماد. 2018. " تمثيل المرأة العراقية ومشاركتها السياسية.. رهينة الإقصاء!،عراق ultra. 16 يناير،2019.

https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-

%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%86%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

جاسم، رغد نصيف. وبدرية صالح عبد الله. 2020. "الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاث 2006-2018." *مجلة دراسة دولية*. العدد 80 : 191-223 .

حمزة، كريم محمد.2011. تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل. مجموعة باحثين بناء المرأة بناء العراق. ط 1. بيت الحكمة: بغداد.

رشيد، أسماء جميل. 2021. "الكوتا النسوية: نشأتها – انماطها – تطبيقاتها." *مجلة الآداب*، جامعة بغداد. المجلد 1. العدد 137 : 513-530.

صديق، فلاح مصطفى. وكاران اسماعيل. 2017. "دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ الشرعية السلطة السياسية: العراق أنموذجا – دراسة تحليلية مقارنة." جامعة التنمية البشرية كلية الحقوق-قسم القانون. المجلد1. العدد 4 . كردستان العراق: 108-124.

عبد الرحمن، سميرة ابراهيم. 2020. "النساء العراقيات في احتياجات 2019 الفاعلية والأدوار." مركز المسار للدراسات والبحوث. الكتاب 160 . 266 .

عبد اللطيف ، وائل. 2012. اصول العمل البرلماني الجزء الثالث. ط1. بغداد. 61.

عبد الله، بدرية صالح. 2015. "الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003." *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. جامعه ديالى. العدد 2. المجلد (4): 231-252.

عبد الله، بدرية صالح. 2019. "الصلاحيات البرلمانية وفق دستور 2005" *مجلة ابحاث العلوم السياسية*. كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية. العددان 5،6 : 1005-1030.

عليوي، عبد العزيز. 2020. نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد 2003. ط3. دار الكتاب للطباعة والنشر: بغداد.

قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 المادة (11). (2005).

قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 . الوقائع العراقية . 2 كانون الاول2013. (2013).

كاظم، بان علي. 2017." "تقويم اداء البرلمانيات العراقيات في مجلس النواب العراقي بعد عام 2003." اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية .

مجلس النواب العراقي. 2013. محضر جلسة البرلمان 18 حزيران، 2013 رقم 1. الفصل التشريعي الاول. السنة التشريعية الرابعة. الدورة الانتخابية الثانية 2010-2014.

https://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=10323

مجلس النواب العراقي. 2011. محضر جلسة البرلمان 20 تشرين الثاني،2011 رقم 1. الفصل التشريعي الثاني. السنة التشريعية الثانية. الدورة الانتخابية الثانية 2010-2014.

https://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=5934

مجلس النواب العراقي. 2014. محضر جلسة البرلمان 3 ايلول، 2014 رقم 11. الفصل التشريعي الاول. السنة التشريعية الاولى. الدورة الانتخابية الثالثة. 2014 – 2018.

https://archive3.parliament.iq/ar/2014/09/03/%d9%85%d8%ad%d8%b6%d8%b1-%d8%ac%d9%84%d8%b3%d9%80%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%80%d9%85-11-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9%d8%a7%d8%a1-392014-%d9%85/

مجلس النواب العراقي. 2014. محضر جلسة البرلمان 5 اب، 2014 رقم 4. الفصل التشريعي الاول. السنة التشريعية الاولى. الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018.

https://archive3.parliament.iq/ar/2014/08/05/%d9%85%d8%ad%d8%b6%d8%b1-%d8%ac%d9%84%d8%b3%d9%80%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%80%d9%85-4-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%84%d8%a7%d8%ab%d8%a7%d8%a1-582014-%d9%85/

محمد، ايمن احمد. 2020. "الاحتجاجات العراقية عام 2019 ودورها في بناء الهوية الوطنية." مركز المسار للدراسات والبحوث. الكتاب 160. 246-247.

محمود، هدى هادي. 2015. "المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد العام 2003." *مجلة دراسات دولية*. العدد 63 : 311-332 .

مرهج، هيام علي. 2022. "الدور السياسي لنساء الاقليات في العراق بعد عام 2003." مركز البيان للدراسات والتخطيط. 3 كانون الاول،2022.

https://www.bayancenter.org/2022/12/9098/

نوري، آيات مظفر. 2021. "عقبات في طريق المرأة العراقية الى البرلمان". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 15يوليو،2021.

https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources

List of references:

Abdel-Rahman, Samira Ibrahim. 2020. "*Iraqi Women in Actors 2019 Needs and Roles*." Al-Masar Center for Studies and Research. book 160. 266.

Abdul Latif, Wael. 2012. *The Principles of Parliamentary Action. Part III*. 1st edition, Baghdad

Abdullah, Badrea Salih. 2015. "*The Political Role of Women in Iraq after 2003." Journal of Legal and Political Sciences*. Diyala University. Issue 2 . Volume (4). :231- 252.

Abdullah, Badrea Salih. 2019. "*Parliamentary Powers According to the 2005 Constitution*." *Journal of Political Science Research*. College of Political Science. Al-Mustansiriya University. Issues 5,6 :1005-1030.

Ahmed, Baida'a Mahmood. and Badrea Salih Abdullah. 2020. "*Iraqi Women and Their Role in Parliament Since 2003*." *Institute Journal*. Teachers Institute for Postgraduate Studies. Issue 3 : 67-82.

Al-Aboudi, Qasim. 2012. *The impact of electoral systems on the political system, a comparative study with the Iraqi experience*. The Jordanian Dar Ward for Publishing and Distribution. Amman.

Alai, Star Jabbar. 2012. "*Iraqi elections and their impact on stability and development."* International Studies Center. Numbers 54:101-154.

Al-Arabiya, Sky News Arabic channel. 2021. "*In the precedent of Iraqi women exceeding the women's quota*." 14october,2021.: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1470654 .

Al-bayati, Arwaa Fakhri Abdulateef. 2022. "The Problem of Political Empowerment of Women with Disabilities in Light of Iraqi Legislation." *Political Sciences Journal*, no.63: 147-180.

Aliwi, Abdel Aziz. 2020. *The elections for the Iraqi Council of Representatives after 2003*. 3rd edition. Dar Al-Kitab for printing and publishing. Baghdad.

Al-Jubouri, Marwan. 2018. "*Iraq's Elections: Divisions. Violations. and an Uncertain Future*." Al-Jazeera Network. May 14: https://www.aljazeera.net/news/2018/5/14/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AE%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA

Al-Mousawi, Lina Imad. 2018. "*Iraqi Women Demonstrating Against the Government in September 2018*.": https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%87%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A1/%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%8A/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

Al-Sultani, Qassem Shoaib Abbas. and Salam Atallah Shabat. 2020. "*The popular movement and its reflection on citizenship in Iraq after 2003*." *Political Issues Journal*. College of Political Science - Al-Nahrain University. Issue 63: 155 -178 .

Al-Zaidi, Walid. 2011. *Operational developments in the Iraqi parliamentary elections 2005-2010. proceedings of the first scientific conference of the Independent High Commission for Iraqi Parliamentary Elections 2005-2010: reality and challenges.* Arbil. Iraq.

CEDAW, *Seventh Periodic report submitted by Iraq under article 18 of the convention due in 2018*.

Elections Law No. (16) of 2005 Article (11). 2005.

Hamza, Karim Muhammad. 2011. *empowerment of Iraqi women and the intersection of means*. a group of researchers building women building Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.

Iraqi Council of Representatives. 2011. *Minutes of Parliament Session 20/11/2011 No. 1*. the second legislative term. the second legislative year. the second electoral cycle 2010-2014. : 4_5 .
https://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=5934

Iraqi Council of Representatives . 2014 . *Minutes of Parliament Session 3/9/2014 No. 11*. the first legislative term. the first legislative year.. the third electoral cycle. 2014-2018. : 41 .
https://archive3.parliament.iq/ar/2014/09/03/%d9%85%d8%ad%d8%b6%d8%b1-%d8%ac%d9%84%d8%b3%d9%80%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%80%d9%85-11-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9%d8%a7%d8%a1-392014-%d9%85/

Iraqi Council of Representatives. 2013. *Minutes of Parliament Session 18/6/2013 No.1*. the first legislative term.the fourth legislative year. the second electoral cycle 2010-2014. : 26.
https://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=10323

Iraqi Council of Representatives. 2014. *Minutes of Parliament Session 5/8/2014. No. 4*. the first legislative term. the first legislative year. the third electoral cycle 2014-2018.
https://archive3.parliament.iq/ar/2014/08/05/%d9%85%d8%ad%d8%b6%d8%b1-%d8%ac%d9%84%d8%b3%d9%80%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%80%d9%85-4-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%84%d8%a7%d8%ab%d8%a7%d8%a1-582014-%d9%85/

Iraqi Parliament Elections Law No. 45 of 2013. Iraqi Gazette. December 2. 2013. : 4_5 .2013.

Jasim, Raghad Nassif. and Badriya Saleh Abdullah. 2020. "Parliamentary oversight of government performance in Iraq during the three electoral cycles 2006-*2018*."*International Study Journal*. Issue 80 :191-223.

Kazem, Ban Ali. 2017. "*Evaluation of the Performance of Iraqi Women Parliamentarians in the Iraqi Council of Representatives after 2003*." PhD thesis. University of Baghdad / College of Political Science.

Mahmood, Huda Hadi. 2015. "Women and Civil Society Institutions in Iraq after 2003." *International Studies Journal*. Issue 63: 311-332.

Merhej, Hayam Ali. 2022. "*The Political Role of Minority Women in Iraq after 2003*." Al-Bayan Center for Studies and Planning: https://www.bayancenter.org/2022/12/9098/

Muhammad, Ayman Ahmed. 2020. "*The Iraqi Protests in 2019 and Their Role in Building National Identity*." Al-Masar Center for Studies and Research. Book 160. : 246-247.

Nuri, Ayat Muzaffar. 2021. "*Obstacles to Iraqi Women's Path to Parliament*." The Washington Institute for Near East Policy.15 July,2021.https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources

Rashid, Asmaa Jamil. 2021. "The Feminist Quota: Its Origins. Patterns. and Applications." *Journal of Arts* / University of Baghdad. Volume 1.Issue 137 : 513-530.

Siddiq, Falah Mustafa. and Karan Ismail. 2017. "*The role of the parliamentary electoral system in achieving the principle of legitimacy and political power: Iraq as a model - a comparative analytical study*." University of Human Development. Faculty of Law - Department of Law. Volume 1. Issue 4. IraqiKurdistan: 108-124 .

The General Secretariat of the Council of Ministers and the Iraqi Women Empowerment Department. 2021. "*Focus on the importance of implementing the fourth goal of the plan for women's political empowerment.*" Publication date 9augast ,2021.:
https://alrafidain.news/News/8174191/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-

%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D9%8F%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%81-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%86-
%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-
%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%83%D8%AF%D8%
AA-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%85-
%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-
%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1

The General Secretariat of the Council of Ministers and the Iraqi Women Empowerment Department. 2021. "*Participation in a Special Meeting to Discuss the Women-Quota Continued System for Distributing Electoral Seats.*" 31August,2021: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11584